أسعار عقود خام برنت تتراجع لأقرب إستحقاق

انخفاض حاد في مخزونات الخام الأميركية للأسبوع الثاني

تراجعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، أمس الخميس ، بنسبة 0.7 في المائة لتتداول عند 55.1 دولار للبرميل، كما تراجعت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 0.7 في المائة لتتداول عند 52.5 دولار للبرميل.

شهدت الأسعار ارتفاعا خلال الفترة الأخيرة بفعل تخفيض طوعي من السعودية لإنتاجها بواقع مليون برميل خلال شهري فبراير ومارس 2021.

كانت الأسعار قد ارتفعت مع بدء الترخيص للقاحات الوقاية من فيروس كورونا، وتوافق "أوبك+" على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية العام.

و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة "أوبك+"، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الانتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً.

كما وجّهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف "أوبك +" بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع 9.7 مليون برميل يوميا، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقررا له الأول من (مايو).

ودعم الارتفاع عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاؤلا بتحريك الطلب على النفط.

علاوة على عامل طمأنة السعودية الأسواق عندما تراجعت الأسعار، بأنها مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية لإعادة الاستقرار إليها.

ومطلع (مايو) الماضي بدأ تطبيق الاتفاق التاريخي بين دول تحالف "أوبك +" على خفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا لشهرين، ثم تقليص خفض الإنتاج إلى ثمانية ملايين برميل يوميا بدءا من (يوليو) حتى نهاية 2020.

انتعاش لتحويلات المهاجرين النقدية حول العالم في 2021

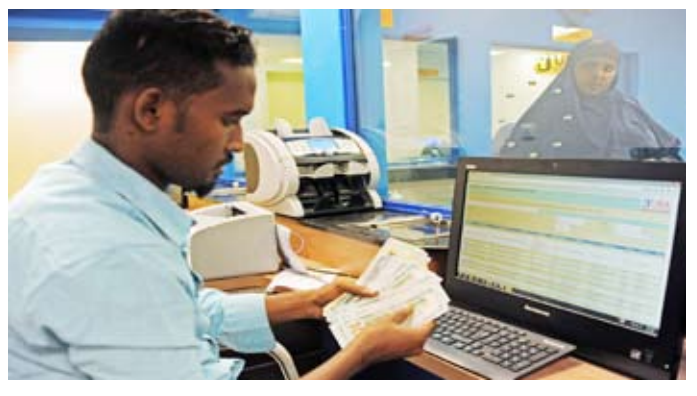

أفادت دراسة جديدة أن التحويلات المالية من المهاجرين في الخارج حول العالم قد تنتعش وصولا إلى مستويات ما قبل الجائحة، بعكس توقع للبنك الدولي بمزيد من التباطؤ في تحويلات المغتربين إلى الدول النامية في 2021.

وبحسب "رويترز"، لم تتراجع تحويلات العاملين في الخارج، التي تمثل مصدرا مهما للتمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، بقدر ما كان يخشى في البداية خلال جائحة فيروس كورونا، بل انتعشت لدى بعض الاقتصادات مثل المكسيك والسلفادور وكينيا وباكستان وبنجلادش والفلبين وسريلانكا.

وأشار التقرير، الذي أعدته أكسفورد إيكونوميكس، بتكليف من "ويسترن يونيون" إلى كثافة الضبابية المحيطة بآفاق التحويلات. لكنه أضاف أنه مع تعافي الاقتصادات المتقدمة، وإذا ظل الطلب على الأموال من الاقتصادات النامية مرتفعا، فإن أداء التحويلات في 2021 قد يعود حتى إلى مستويات ما قبل الجائحة.

وقال حكمت إرسيك رئيس "ويسترن يونيون" ومديرها التنفيذي، في بيان مرافق للتقرير، "تجعل الأزمات الناس أشد عزما على تقديم الدعم لمن يهتمون بأمرهم. عندما يصبح الوضع صعبا في الاقتصادات النامية، يصبح مرسلو التحويلات عاملين على الخطوط الأمامية للأمن الاقتصادي".

لكن التقرير أضاف أن التحويلات قد تنخفض أكثر أيضا، إذ أنه يجري إرسال مزيد من الأموال عبر قنوات غير رسمية، في الوقت الذي بدأت فيه بإعادة فتح الحدود، وإذا استمر انخفاض عدد العاملين المهاجرين المسجل في 2020.

وقالت "أوكسفورد إيكونوميكس"، إن الاقتصادات الأكبر في العالم، حيث يوجد العاملون المهاجرون، ستنتعش بقوة هذا العام.

وتوقع تقرير صادر عن البنك الدولي، تضرر تحويلات المهاجرين والمغتربين في جميع أنحاء العالم جراء تفشي فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية الانكماشية بنسبة تراوح ما بين 14 إلى 20 في المائة بنهاية 2020، لتسجل 445 مليار دولار عند أدنى تقدير، متكهنا في الوقت ذاته بإمكانية حدوث انتعاشه محدودة بنهاية 2021 تراوح ما بين 7 إلى 7.5 في المائة مسجلة 470 مليار دولار.

وأشار التقرير الشهر الماضي إلى أن تحويلات المهاجرين في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تتراجع بنهاية العام الحالي بنسبة تصل إلى 13 في المائة لتسجل 128 مليار دولار، مقارنة بحجم التحويلات التي جرت في 2019، وبلغت 147 مليار دولار، مع العلم أن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تسيطر على ما يقرب من 29 في المائة من إجمالي تحويلات المهاجرين والمغتربين.

وأضاف أن منطقة جنوب آسيا، التي تستحوذ على 24 في المائة من تحويلات المهاجرين، تتراجع بنسبة تصل إلى 22 في المائة بإجمالي 109 مليارات دولار، مقارنة بحجم التحويلات التي حدثت في 2019، وقدرت بنحو 140 مليار دولار.

الدولار يتمسك بمكاسبه مع تبدد ارتفاع الأسهم العالمية

واصل الدولار مكاسبه مقابل معظم العملات مع تراجع أسواق الأسهم بفعل مخاوف إزاء تقييمات مفرطة عززت طلب الملاذ الآمن في العملة الأمريكية بحسب "رويترز".

وتكبد اليورو خسائر بعدما حذر عضو في البنك المركزي الأوروبي من إمكانية خفض سعر الفائدة للحد من مكاسب العملة الأوروبية المشتركة في الآونة الأخيرة. وتراجع الدولار الأسترالي والنيوزيلندي وكلاهما مؤشر على شهية المخاطرة مقابل الدولار الأمريكي في مؤشر على تبدد ثقة السوق.

وزاد الدولار إلى 104.27 ين بعد ارتفاعه 0.4 في المائة أمس. ومقابل اليورو استقرت العملة الأمريكية عند 1.2094 دولار قرب أعلى مستوى في أسبوع.

وتراجع الجنيه الإسترليني لثاني جلسة على التوالي إلى 1.3673 دولار. وبلغ مؤشر الدولار 90.742 إذ تمسك بمكاسب 0.6 في المائة حققها أمس.

وأبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على سياسته النقدية دون تغيير كما كان متوقعا أمس لكنه لمح إلى بعض المخاوف بشأن وتيرة التعافي الاقتصادي ما قال بعض المتعاملين إنه عامل سلبي آخر.

ولامس اليوان في المعاملات المحلية أدنى مستوى في أسبوع لفترة وجيزة عند 6.4946 مقابل الدولار وتراجعت بقية العملات الآسيوية مقابل الدولار مما يبرز قوة العملة الأمريكية.

وزارة الصناعة التركية تصدر 1181 شهادة تحفيز استثماري

أصدرت وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية بقيادة مصطفى ورانك ، 1181 شهادة تحفيز استثماري في ديسمبر 2020.

وأوضح مراسل الأناضول، أمس الخميس، أن قائمة شهادات التحفيز الاستثماري نشرت في الجريدة الرسمية.

وأفاد أن قيمة الاستثمار الثابت للمشاريع التي حصلت على الشهادات بلغت 28 مليارا و114 مليونا و136 ألفا و222 ليرة تركية (نحو 3.80 مليارات دولار).

وأضاف أنه من المخطط توظيف 29 ألفا و361 شخصا مع تحقيق هذه الاستثمارات.

من جهة أخرى، تم إلغاء 314 شهادة تحفيز استثماري بقيمة استثمارية ثابتة قدرها ملياران و385 مليونا و89 ألفا و933 ليرة (نحو 320 مليون دولار)، كان من المتوقع أن توفر 9آلاف و750 وظيفة.

وخلال الفترة المذكورة، كان مبلغ الاستثمار الثابت للشركات التي حصلت على تأشيرة إتمام شهادة تحفيز الاستثمار 7 مليارات و217 مليونا و111 ألفا و234 ليرة (نحو مليار دولار)، وبلغ عدد العاملين في هذه الشركات 10 آلاف و731 شخصا.

الجدعان يتوقع مزيداً من النمو لسوق الدين المحلية السعودية

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان، إنه "يتوقع زيادة السيولة بأسواق الدين المحلية عقب توسع كبير العام الماضي".

وقال: "أصلحنا أسواق المال، سواء على صعيد الأسهم أو على صعيد الدين، ونمت السيولة بأسواق الدين حوالي 200% في 2020، ومن المرجح أن نرى مزيداً من النمو في ذلك المجال لأن السوق ذات عمق (ولأن) المستثمرين يبحثون عن عوائد آمنة وهذه السوق توفر ذلك".

كان الجدعان يتحدث خلال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض.

لأغلب الاقتصادات المتقدمة

«ستاندرد آند بورز»: برامج شراء السندات ستحمي التصنيفات الائتمانية

قالت "ستاندرد آند بورز جلوبال"، إن برامج شراء السندات الحكومية الضخمة من جانب البنك المركزي الأوروبي ومجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي وبنوك مركزية أخرى، ستحمي التصنيفات الائتمانية لأغلب الاقتصادات المتقدمة هذا العام، لكن الدول الأقل ثراء لن تكون محظوظة بما يكفي.

وبحسب "رويترز"، تشير التوقعات إلى أن أزمة فيروس كورونا سترفع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة السبع للدول الغنية 23 نقطة مئوية بحلول نهاية 2021 مقارنة بعام 2019، وذلك دون أن تتسبب حتى الآن في خفض تصنيفاتها الائتمانية، وهي من المؤشرات على المتانة المالية للدول.

لكن "ستاندرد آند بورز"، قالت إنه فيما يتعلق بالدول الأقل تقدما، انخفضت التصنيفات على مدار العام الأخير لثمان دول إفريقية وخمس دول شرق أوسطية و11 دولة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، وهناك مزيد من التخفيضات مستقبلا.

وفي الوقت الحالي، لا تزال النظرة المستقبلية لـ16 دولة من دول الأسواق الناشئة، سلبية في التصنيفات الخاصة بها من جانب "ستاندرد آند بورز"، ما يعني أنها قد تتعرض لخفض، في حين من غير المتوقع استقرار مستويات الدين الشديدة التسارع في البرازيل وجنوب إفريقيا حتى بحلول 2023.

وقبل إصدار التوقعات السيادية لعام 2021، قال فرانك جيل، وهو من كبار محللي التصنيفات السيادية لدى "ستاندرد آند بورز"، لـ"رويترز"، إنه يتوقع أن يشهد 2021 "كثيرا من التغييرات الأخرى في تصنيفات الأسواق الناشئة".

وقال "لا يعني ذلك أن الاقتصادات المتقدمة في حل من ذلك. إنه فقط يعني أنها تشتري لأنفسها مزيدا من الوقت".

يشار إلى أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أكدت أنه من غير المرجح رفع تصنيف أي من الاقتصادات الكبيرة في 2021 على الرغم من التطورات المرتبطة بالتحصين من مرض كوفيد – 19 في الآونة الأخيرة، مضيفة أن بلدانا في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا، تبدي أعلى مستويات التعرض لمزيد من التحرك السلبي في العام المقبل.

وقال توني سترينجر مدير العمليات المعني بالتصنيفات السيادية العالمية في "فيتش"، "لدينا تصنيفان سياديان فحسب (ساحل العاج ونيوزيلندا) مع نظرة مستقبلية إيجابية، لذلك يبدو في الوقت الراهن أن رفع التصنيف الائتماني لأي اقتصاد كبير مستبعد في 2021".

وأضاف "المنطقتان اللتان شهدتا بالفعل معظم عمليات خفض التصنيف الائتماني (أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا) تبديان بالفعل أعلى مستويات التعرض لمزيد من التحرك في الاتجاه السلبي في ظل 9 و12 نظرة مستقبلية سلبية على التوالي"

انعقاد الحوار الاقتصادي الـ11 بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

عقد عبر اتصال مرئي، الحوار الاقتصادي الحادي عشر بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار تنفيذ برنامج العمل المشترك.

وأوضح الأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون السياسية والمفاوضات عبدالعزيز حمد العويشق، أن الحوار الاقتصادي يعقد بصفة منتظمة منذ تأسيسه في عام 2003، وسلط في نسخته هذا العام الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد والأدوات، التي جرى استخدامها لمواجهة هذه التحديات.

وناقش الحوار أوراق عمل قدمت من قبل مجلس التعاون عن آثار الجائحة على السياسات المالية وسياسات سوق العمل، وتقلبات أسعار النفط، وبرامج التحول الاقتصادي في دول المجلس.

فيما قدم الجانب الأوروبي أوراق عمل عن تأثير الجائحة على الاقتصاد الأوروبي، والتطورات المستقبلية المتوقعة بشأن برامج التحفيز الاقتصادي والسياسات النقدية والمالية، وتأثير الجائحة على التحول الاقتصادي في أوروبا نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي.

كذلك قدم الجانب الأوروبي ورقة عمل عن الدور الدولي لعملة اليورو، وتطلعاته إلى تعزيز الاستفادة من مميزات عملة اليورو في الاقتصاد العالمي.

شارك في الاجتماع مجموعة من الخبراء والمختصين وعدد من المسؤولين، من الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون، والأمانة العامة لمجلس التعاون، والمركز الإحصائي للمجلس.

المركزي الأميركي يبقي سعر الفائدة قريبا من الصفر

أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي سعر الفائدة الرئيسي لأجل ليلة واحدة قريبا من الصفر وثبت مشتريات السندات الشهرية دون تغيير، متعهدا بصيانة هذين الركنين من أركان الاقتصاد لحين حدوث انتعاش كامل من الركود الذي أوقدت الجائحة شرارته.

ذلك التعافي المنتظر لم يقع بعد، وقال مجلس الاحتياطي في بيانه إن وتيرة الانتعاش ربما تباطأت.

وبحسب (رويترز) قال البنك المركزي الأمريكي عقب اجتماع استمر يومين: "إيقاع تعافي النشاط الاقتصادي والتوظيف تباطأ في الأشهر الأخيرة، مع تركز الضعف في القطاعات الأشد تأثرا من جراء الجائحة."

وتابع: "أزمة الصحة العامة القائمة تواصل الضغط على النشاط الاقتصادي والتوظيف والتضخم، وهي تنطوي على مخاطر كبيرة حيال التوقعات الاقتصادية."

ركز البيان على التباطؤ المحتمل للتعافي مما يعطي مزيدا من الثقل لتعهد مجلس الاحتياطي إبقاء السياسة النقدية الأمريكية في وضع "تيسيري" لشهور وربما لسنوات.

ورغم أن برنامج التطعيم ضد فيروس كورونا قد يساعد على إعادة فتح الاقتصاد وانتعاشه بدرجة أكبر في وقت لاحق من العام الحالي، فإن مسؤولي مجلس الاحتياطي يرون في الوقت الحالي أنه مازال في مأزق عميق، في ظل ارتفاع مستويات البطالة والأوضاع المتداعية للشركات الصغيرة وتنامي إصابات كوفيد19– في الآونة الأخيرة، وجميعها عوامل تتطلب إجراءات من البنك المركزي.

شهدت الولايات المتحدة فقدا للوظائف في ديسمبر، وثمة مؤشرات عديدة على ركود التوظيف والإنفاق منذ بدأ تنامي إصابات فيروس كورونا في الخريف.

وجدد مجلس الاحتياطي اليوم تعهده عدم المساس ببرنامج شراء السندات لحين إحراز مزيد من التقدم الملموس صوب التعافي، وإبقاء أسعار الفائدة قريبا من الصفر لحين بلوغ التضخم مستوى الإثنين بالمئة الذي يستهدفه البنك المركزي ويصبح من المتوقع استقراره عنده.